

الوجه انه اذا كان اللفظ الثاني مترادفا عن اللفظ الاول منقولا عنه بحيث
لا يعرف السامع ان متصل به ولم يفرقه قدس قسم اخر فلا يكون محمولا عليه
وكانت عليه حين فاذا سكن عنده بعد السنة الى النكاح لا يحتمل مسألة قال
الشيخ سراج الدين البلقيني في الترتيب لو اسقط المتعاقب في الصور كلها اوصفت
الذبا بان قال طالق او المصغر بان قال طلقت ولم يزد عليه فيقتضي المنقول
ان يرفع وان يرضى فيسبيل الشيخ في الدين العيني الشافعي عن كلام البلقيني
المذكور فقال ما قاله امام البلقيني في الترتيب كلام صحيح موافق للمنقول
مفني به فقد قال في الرضوخ وشرحه ولو قيل له طلق امرتك فقال طلقت او قال
لمرأته طلقت فبفسك فقال طلقت وقع الطلاق لانه يترتب على السواد في الاول
والثاني في الثانية ولو قال ان طلقت لم يقع الطلاق وان نوى امرأته
لانه لم يجز لها ذلك ولا ذلك فهو كما لو قال امرأتك ونوى الطلاق صحح به العمل
بعض الرضوخ وقال في الفوارق لو قال انت ونوى او طالق ونوى لم يتطهر
وعنه ظاهر لان من اراد الطلاق المحل وهو الرضوخ فلا بد من ذلك لفظا
واضافة الطلاق اليه كالتسليم في اللفظ في صيغة الطلاق حيث لا يتلفظ
بها وقد وقع في فتاوى ابن الصلاح في اثبات كلامه انه لو قال استأجر ان طلاق
ونوى الطلاق الثلاثة فانه يقع لكل ذلك ولا يخاف بذلك لما قاله اولاً وهو انه
ليس من قبيل الارتفاع بالنية او بلفظ اشعر بالطلاق بل هو من
قبيل ارتفاع الطلاق بكلامه حتى يعضه اخيراً بالباقي عنه لانه لم يرفع عليه
على الترتيب ولا شك ان المقدم وحكم المرفوع واللفظ على مسألة فبعض قال
طلقت او قال طالق ونوى الطلاق ولم يقبل انت ولم يذكر روضته ولم يبان
بعضه بعد عليها ونوى طلق عليها الطلاق انما يقع ولو نواه كما قال الزركشي
في التلخيص في الكلام على صيغة الطلاق قال وقد سرقه من اجاب
الشيخ برهان الدين بن ابن شريف الشافعي من قال طلقت او طالق ونوى الطلاق
ولم يعضه المحل يقع عليه طلاق بذلك واللفظ مسألة افق الشافعي في
فمن قال له اخر طلق روضته فقال هي سبوعن لاجل ان لا يقع عليه ذلك
طلاق واللفظ مسألة في شتمه لاذان يقول لروضته في سبعين راضية

فسبق

فسبق لسانه فقال في سبعين طالق قبل قبيل ظاهر الام باطن لاظهار
اجاب الشيخ الزياتي الشافعي لا يقع عليه الطلاق والظاهر نطق
للمقرينة فيصدق بيمينه واللفظ مسألة شتمه قبل الطلاق كبر
طوبى فلان وايشقة ثم غارك الخالف جماعة ودفع لهم خصميين الذين
فزرعوه مع بعضهم من الاصل المذكور هل وقع عليه الطلاق بذلك ام لا
اجاب الشيخ فيها بان الدين العيني الشافعي لم يقع عليه ذلك طلاقاً واللفظ
مسألة في شتمه قبل عليه انما يقع من روضته شهر او اكثرها باللفظ
واشقة شرعي كانت حين ذلك طالقاً من غير انما شتمت وعان عنها
حالة الشيخ اكثر من شهر قبل تطلق ام لا واذا عادت الى الاطراف شتمها
عنه انما اكثر من شهر هل تطلق ام اجلت بيمينه باليمين الاولى واذا
ادعى بها عسار بالمهر او بيمينه هل يقتضي عسار في ذلك بيمينه من غير
بينه ام لا اجاب الشيخ فيها بان الدين العيني الشافعي تطلق
لوجود الصفة ويقبل قوله بيمينه وامسار بالمهر او بيمينه واللفظ
مسألة شتمه قبل الطلاق ما دام فلان ساكن وهذا الحارج
ما اسكن منها وهو الذي بنفسه ثم بعد ذلك استال الخالف تعلق في الحارج
وبانت روضته فيها وهل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب الشيخ فيها بان
الدين العيني الشافعي اذا خرج عقب المهر فاصل العون والنفقة
فلا حرج عليه ولا يضر بقارونته واشتمته ولو عاد بعد الزوج ليقول في واستتمه
فلا يضر ذلك ولا يضره مسألة حل حرم الحاكم على من طلق بالطلاق لا يردى
حق فلان لا يفعل له الا لا يردى ابنته لزوجها ونحو ذلك يكون الكراهة
والحكمة للظلمة بغير ما حلف عليه ويقبل بيمينه ام لا اجاب الشيخ
في الدين العيني الشافعي حكم الحاكم بيمينه في الطلاق ونحوه احد
من قول اصل الرضوخ في الجمان فيما اذا قال للبرية طالق فله حصة استوفى
حقه منك ان لو افسس الفيم فبعض الحكم من ملازمة فبعضه قوله
حقه كذا وعلة الرضوخ فان سعه الحاكم كذا في حكم الحاكم اراه او
نزل منزلة في الخادم فيمن اطلع خطا ونحوه طلق طارحاً في حرج
صاحباً فان نزعته او طرقتك لم يضر صلته قال واصلته ان يجبر